بيان المكتب الوطني رقم 2022/01

اجتمع المكتب الوطني للمنظمة النقابية المتقاعدين الجزائريين (OSRA) يوم الإثنين 03 جانفي 2022 لدراسة وتقييم وفحص الوضع الاجتماعي والاقتصادي الراهن الذي يعيشه المتقاعدون عشية هذا العام الجديد.

وبعد تحليل الوضع، والمناقشة المستفيضة وتبادل الآراء لاحظ المكتب الوطني، وبكل أسف، ما يأتي:

- ✓ - عدم ردّ وزير العمل، إلى يومنا هذا، عن الرسالتين اللتين وجهتهما إليه نقابتنا بتاريخ 08 ديسمبر 2021 والمسجّلتين بمكتب التنظيم لوزارة العمل تحت الأرقام 14326 و14327، كما نشير إلى أن وفدا مكوّنا من أعضاء المنظمة تردّد عدّة مرات على الوزارة للاستفسار عن الرد لكن بكل أسف دون جدوى.
- ✓ بعد ما لاحظته (أسرة OSRA) من أن قانون المالية لعام 2022 لا يستجيب ولا يلبي ولو بشكل طفيف جميع مطالب المتقاعدين ولم يقدم الإجابات التي طال انتظروها، وخاصة منها النتيجة التي توصلت إليها منظمتنا والمتعلّقة بالانخفاض الجنوني للقدرة الشرائية للمتقاعد.
- ✓ بعد الإحاطة علما بالزيادات الضئيلة، في معاشات التقاعد التي تعود بشكل رئيسي إلى التخفيض في ضريبة الدخل الإجمالية (IRG) و التي، وفقًا لقراءتنا، لا تمثل الحل المناسب و الملائم للإشكال المطروح ألا وهو إعادة النظر في المنظومة الكاملة للمعاشات التقاعدية، وبالتالي أصبح الإجراء المتّخذ لا يستجيب إلى معاناة المتقاعدين و الظلم الذي يعاني منه المتقاعد وعدم المساواة بين المتقاعدين المنتسبين إلى الصندوق الوطني للمعاشات (CNR) وغيرهم من " المتقاعدين الكبار" التابعين لصندوق التقاعد الخاص (FSR) و الصندوق العسكري للتقاعد (CMR).

من وجهة رأينا، وبالنظر إلى التضخم المتسارع وانهيار قيمة الدينار وانتهاء دعم المواد الضرورية الأساسية والانخفاض الشديد في القوة الشرائية، فإن هذا الجهد المتواضع من جانب السلطات العمومية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يشكل استجابة عادلة وحل عادل، وفوق كل شيء مقبول، نظرا للمآسي التي يعيشها المتقاعدون يوميا.

- ✓ كذلك، الانتظار، عبثاً، لسداد إعادة التقييم لعام 2021 والتذكير المتعلق به، والذي يعتبره ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف متقاعد بحق حقًا مكتسبًا وكانوا ينتظرون دفعه من شهر ماي إلى يومنا هذا، يعني أكثر من ثمانية (08) أشهر.
- ✓ أصبح الردّ واضحا أمام هذا الازدراء الذي لوحظ لتماطل السلطات العمومية ووزير العمل على وجه الخصوص، و أمام خيبة أمل المتقاعدين تجاه قانون المالية 2022 وعدم دفع إعادة تقييم معاشات التقاعد لعام 2021، و أيضا أمام رفض إلغاء ضريبة IRG للمعاشات المتوسطة (أقل من 120,000دج) ولمواجهة الصمم الظاهر و الصمت الدائم للمسؤولين ، قرّر المكتب الوطني بالإجماع أن المبادرة الميدانية و العمل النقابي وحده هو الذي يمكن أن يشكّل بداية الحل حتى تتمكّن أصوات المحرومين من أن تصل إلى السلطات المعنية وحتى تصبح الاستجابة ممكنة و بشكل إيجابي لتطلعات الفئات الأكثر حرمانا .

في هذا الصدد، ستواصل OSRA المطالبة بصوت عالٍ وواضح وإيصال صوت المحرومين من أجل:

1) السداد الفوري لإعادة تقييم معاشات التقاعد لسنة2021 وكذلك تسديد الثمانية اشهر المتبقية.
2) التعويض عن الانخفاض في القوة الشرائية للمتقاعدين من خلال الزيادة اللاحقة في معاشات التقاعد (60.000دج) التي نعتبرها حدا أدنى ومعادلة لوضع حدّ الأزمة والتضخم، وأيضا للتعويض عن إزالة الدعم للمواد الأساسية.
3) إلغاء ضريبة الدخل الشاملة (IRG) لجميع المعاشات التي تقل عن 120 ألف دينار.

إنه احتراما للأداء التقابي و الممارسة الديمقراطية داخل المنظمة و من أجل السماح لنا بالتوافق مع رغبات الغالبية العظمى من المتقاعدين و السماح لنا بإجراء تقييم ملموس و موضوعي لتأثير قانون المالية 2022، اعتبر المكتب الوطني لـ (أسرة OSRA) أنّ هذا التقييم يجب أن يأتي بالضرورة من المعنيين بالأمر ألا وهم الأشخاص و أعضاء القاعدة و المنخرطين، و عليه فقد قرر المكتب ترك الأمر للمتقاعدين لتحديد ،و خاصة ، تقييم مكاسبهم بعد تحصيل معاشهم التقاعدي لشهر جانفي بين 15 و 28 ، مما سيتيح لهم أتّخاذ قرار بكل موضوعية بشأن الإجراء الذي سيتمّ اتّخاذه في شهر فيفري، وأيضا اتّخاذ قرار فيما يتعلق بشكله (مسيرة، تجمّع...)،والمكان الذي ينبغي عقده فيه ومحتواه.

لهذا الغرض، سيعقد المجلس الوطني لـ (أسرة OSRA) اجتماعا استثنائيا يوم السبت 29 جانفي في الجزائر العاصمة الساعة التاسعة صباحا (09) لإجراء تقييم شامل لهذه القضايا.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المكتب الوطني للمنظّمة النقابية للمتقاعدين الجزائريين، يعتبر بحق أن الوضع والمشاكل التي يعاني منها المتقاعدون هي نفسها التي يعاني منها العمال النشطون ولهذا السبب نناشد جميع النقابات للانضمام إلى الحدث المخطط له في فيفري لانتزاع حقوق المتقاعدين و العمال بشكل عام.

ع/ المكتب الوطني

أحمد بدوي